الملخص

يمثل الدين عنصراً أساسياً في تكوين المجتمعات وفي ضوء ذلك تشكلت المؤسسة الدينية لرعاية المصالح الدينية وتنظيم عملها وتطورت بتطور المجتمع حتى وصلت الى ماهي عليه اليوم من تنظيم وإدارة ،ونشات على مر التاريخ كثير من الدول الدينية ويوجد في عصرنا الحالي نموذجين مهمين يشكلان مادة مهمة للباحثين في مجال الفكر السياسي الإسلامي هما الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،والمملكة العربية السعودية، ويأتي بحثنا هذا في اطار معرفة تركيب النظام السياسي في كلا البلدين لذلك قسمنا البحث الى عدة فصول وكانت بداية البحث اطر مفاهيمية عامة حول التعريف بالمؤسسة والمؤسسة الدينية وصنع القرار السياسي ، وخصصنا الفصل الأول لدراسة التطورات التاريخية للمؤسسة الدينية في كلا البلدين فان تاريخ المؤسسة الدينية في ايران يمتد لقرون عدة، فقد تحولت ايران الى المذهب الشيعي بتاثير من الاشعريين وكانت مدينة قم ولازالت مركز للتشيع في ايران وكان للدولة الصفوية دور مهم في نشر التشيع وبدا تتبلور الأفكار السياسية للفكر الشيعي خلال تلك الحقبة ،واستمرت بالتطور الى العصر الحديث وكانت نتيجتها ظهور نظرية ولاية الفقيه والتي شكلت الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي الحالي ، وكذلك الحال في السعودية فان أفكار السلف كانت موجوده فيها لكن لم تكن هي عقيدة سكانها القدماء لكنها تطورت مع انتشار أفكار ابن تيمية وصولا الى بن عبد الوهاب وتبني ال سعود عقيدة التوحيد السلفية التي انتشرت فيما بعد ،نتيجة تحالف الاسرتين وتكوين الدولة السعودية الحديثة , وتطرقنا في الفصل الثاني الى المؤسسات الدستورية والقانونية في كلا البلدين فقد أنشأت مؤسسات عدة ذات طابع ديني لضمان استمرارية النظام السياسي وحيويته من خلال التاثير الذي تمارسه هذه المؤسسات بفعل الصلاحيات الممنوحة لها وفق القانون ،وساهمت في ترسيخ بنية النظام السياسي وهيمنته ومنعت ظهور أي معارضة تهدد هذا النظام ومحاسبته وفقا القوانين التي وضعتها عبر مؤسسات قضائية خاضعة لتوجهات القائمين على هذين النظامين السياسيين، بالإضافة الى ذلك هناك دعم تقدمه المؤسسات الدينية غير الرسمية عبر التحشيد والفتاوى، واستخدام وسائل الاعلام وغيرها من اجل تحقيق اهداف هذين النظامين، ومع كل هذا التشدد في الحفاظ على بنية هذه المؤسسات وعدم السماح بانتقادها الا ان هنالك أصوات ظهرت من داخل المؤسسة الدينية طالبت بإصلاح المنظومة الدينية والسياسية، وفسح المجال امام الحريات العامة والابتعاد عن سياسية التخوين والتكفير والقمع ،واللجوء الى الطرق الديمقراطية في الحكم وإعطاء الحرية للشعب في اختيار ممثلية بحرية تامة ، الا ان هذه الأصوات لم تكن مسموعة من قبل النظام السياسي واتباعه لذلك جوبهت بالانتقاد والاضطهاد من قبل السلطات مما اضطر كثير منها الى السفر حارج البلاد ،وممارسة نشاطه من الخارج ورغم ذلك لاينكر ان هنالك نتائج حققتها هذه الحركات الإصلاحية في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية الا انها لم تفلح احداث تغييرات جوهرية في النظام السياسي، ولاندعي ان الدراسة متكاملة لكننا حاولنا من خلالها بيان اهم الأمور التي تخص موضوع البحث ونتمنى على الباحثين الذين لديهم قدرة إتمام ماسهونا عنه في دراستنا هذه والله ولي التوفيق.